الاجتماع التشاوري حول البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة:
"تعزيز البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة من أجل الاستدامة والسلام في المنطقة العربية"

حضورياً وعبر الانترنت

القاهرة، ١٤ الى ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٤

نظّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع جامعة الدول العربية والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ مكتب غرب آسيا، اجتماعاً تشاورياً حول تعزيز البعد البيئي لخطة عام 2030 بعنوان "تعزيز البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة من أجل الاستدامة والسلام في المنطقة العربية". عُقد الاجتماع يومي ١٤ و١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٤ حضورياً في فندق شتيجنبرجر التحرير في القاهرة – جمهورية مصر العربية، وعبر الانترنت، تنفيذاً لقرار من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رقم ٦٣٨ الذي اتخذه المجلس في دورته الرابعة والثلاثين المنعقدة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ بسلطنة عمان.

ركّز الاجتماع على أهداف التنمية المستدامة التي تتمّ مراجعتها خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤ وهي: الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (الفقر)، والهدف ٢ (الجوع)، والهدف ١٣ (تغيّر المناخ)، والهدف ١٦ (السلام)، والهدف ١٧ (الشراكات). وهدف الإجتماع إلى مناقشة الحلول المبتكرة والمرنة والتي تستند على الأهداف والغايات البيئية لتعزيز الاستدامة والسلام في المنطقة العربية ومعالجة التحديات البيئية التي تؤثر على تحقيق تلك الأهداف والغايات.

ونتج عن الاجتماع هذه الوثيقة الختامية التي تتضمن مجموعة من الرسائل الرئيسية التي تعكس وجهات النظر الإقليمية حول المسارات المختلفة اللازمة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من المنظور البيئي، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة التي تتمّ مراجعتها خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى لهذا العام. وستُقدم هذه الوثيقة إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤ (٥-٧ آذار/مارس ٢٠٢٤)، وستدعم الرسائل الإقليمية التي ستقدم لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٤ (٨ -١٧ يوليو/تموز ٢٠٢٤)، وسيتُم كذلك عرض الرسائل والنتائج على الدورة المقبلة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في عام ٢٠٢٤.

وشارك في أعمال الاجتماع ٩٩ مشاركاً، حضورياً وافتراضياً، من ١٧ دولة عربية. وضم الوفد ممثلين عن الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص.

الرسائل الرئيسية

تعكس الرسائل الرئيسية أدناه أبرز الأولويات لتحقيق البعد البيئي في الأهداف ١، و٢، و١٣، و١٦، و١٧ من أهداف التنمية المستدامة. ويوضح الملحق مخرجات الاجتماع المفصّلة.

فيما يتعلق بالهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة:

- تثمين الخدمات البيئية التي تسهم بها نظم المنطقة الإيكولوجية واطلاع صناع القرار على الأثار المترتبة لتغير المناخ على الفقر.
- تقييم تكلفة التدهور البيئي في المنطقة، وعلاقته بالفقر والنزوح.
- دعوة الدول لوضع استراتيجيات وخطط وبرامج وتشريعات تمكّن جميع أفراد المجتمع بما فيهم النساء والشباب من ملكية الأراضي والوصول الى تكنولوجيات الطاقة المتجددة كآليات للحد من الفقر في الأرياف.

فيما يتعلق بالهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة:

- دعوة الدول لوضع التشريعات اللازمة لمراقبة الأثر البيئي لسلاسل امداد الغذاء وضمان سلامة المنتجات الغذائية وحقوق المستهلك.
- مواءمة مسارات تحوّل النظم الغذائية العربية مع العمل المناخي والبيئي وضمان شمولها لأبعاد العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وذلك للحد من الجوع وتعزيز الوصول إلى غذاء آمن ومغذي.

صدرت هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

فيما يتعلق بالهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة:

- إطلاق مبادرات لتحقيق التوازن بين التخفيف والتكيف.
- دعم وتشجيع الحلول القائمة على الطبيعة لمجابهة تأثيرات التغير المناخي، ودعوة الدول لتبادل الخبرات والتجارب الوطنية الناجحة.
- تمكين الشباب العرب من المشاركة في مفاوضات العمل المناخي العالمية كمؤتمر الأطراف وفي فعاليات أخرى ذات العلاقة كالمنتدى السياسي للتنمية المستدامة والجمعية العامة للأمم المتحدة.
- دعوة الدول المتقدمة إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفقًا لتقديرات اللجنة الحكومية بشأن التغير المناخ اللازمة للحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة دون ١,٥ درجة مئوية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس لمنع تغير المناخ الكارثي وآثاره اللاحقة على الدول العربية.

فيما يتعلق بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة:

- لن تتحقق التنمية المستدامة إلا بوجود حد أدنى من الأمن والاستقرار والذي يعد المحفز الأساسي لتحقيقها.
- التصدي لعملية تدمير وتلويث الموارد الطبيعية واستخدام ذلك كسلاح في الصراعات كما يحصل هذا العام في غزة، وعلى المجتمع الدولي تحمل مسؤولية المجاعة في غزة.
- ضرورة تضمين مفهوم التنمية ومبادئ الاستدامة البيئية في البرامج الاستباقية للاغاثة وبرامج دعم اللاجئين والنازحين.
- دعوة لإنشاء فريق استشاري للشباب للعمل البيئي (youth advisory group) على صعيد المنطقة العربية.
- تحسين البيئة المؤسساتية ووضع التشريعات القانونية الرادعة اللازمة للحد من الفساد والرشوة خاصة خلال الأزمات.
- تعزيز الشفافية والمساءلة المتعلقة بتمويل المناخ على المواقع الالكترونية الرسمية، وإتاحة المجال للمجتمع المدني للمشاركة في عملية صنع القرار وتقديم حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في مشاريع المناخ مع سن التشريعات اللازمة.

فيما يتعلق بالهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة:

- دعوة الدول العربية الى سرعة مراجعة وتحديث استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته تمهيداً لعرضها على اجتماع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في اجتماعه القادم.
- تعزيز المشاركة المجتمعية من قبل البنوك التجارية في التمويل البيئي والتمويل المناخي.
- تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الاقليمية العربية وتمكين المجتمع المدني للمساهمة في بناء القدرات لا سيما للفئات الهشة.
- ضرورة ايجاد روابط تعاون بين الشمال والجنوب في برامج البحوث والتنمية والاستفادة من الخدمات التي تقدمها مراكز التكنولوجيا الاقليمية والدولية.
- الدعوة إلى استمرار المنطقة في استضافة والاستفادة من الفعاليات العالمية التي تدعم العمل المناخي والبيئي.
- رفع قدرات الدول العربية تجاه اعداد مقترحات مشروعات لتمويلها من صناديق التمويل المناخي الدولية، وتعزيز قدرتها المؤسسية لتفعيل الكيانات اللازمة لاستقبال التمويلات المناخية.
- تفعيل صندوق الخسائر والأضرار المتعلق بترتيبات التمويل بسرعة لتجنب وتقليل ومعالجة الأضرار التي تلحق ببلداننا العربية والمرتبطة بتغير المناخ

صدرت هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

ملحق
مخرجات الاجتماع

تلخَّص مُخرجات الاجتماع على الشكل التالي:

فيما يتعلق بالهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة:

- تثمين الخدمات البيئية التي تسهم بها نظم المنطقة الإيكولوجية وإدراك صناع القرار للأثار المترتبة على تغيير المناخ على الحد من الفقر.
- تقييم تكلفة التدهور البيئي في المنطقة وبناء القدرات في هذا السياق، ودراسة علاقة ذلك بالفقر والنزوح.
- دعوة الدول لوضع استراتيجيات وخطط وبرامج وتشريعات تمكّن جميع أفراد المجتمع بما فيهم النساء والشباب من ملكية الأراضي والوصول الى تكنولوجيات الطاقة المتجددة كآليات للحد من الفقر في الأرياف.
- العمل على إدماج القطاعات غير الرسمية في العمل البيئي لما لذلك من أثار اقتصادية وبيئية واجتماعية مع تشجيع تبادل الخبرات بين الدول.
- تعزيز المساواة في الأنظمة الغذائية لضمان الاستدامة والتخفيف من حدة الفقر.
- التركيز على الجوانب الاقتصادية المستدامة للحد من الفقر خصوصاً النماذج الاقتصادية الجاذبة للعمل الشبابي والنساء كالاقتصاد البيئي الأخضر والاقتصاد الدائري والاقتصاد التضامني.
- تشجيع وتبني الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة في المناطق الريفية والنائية في البلدان العربية لخلق فرص عمل خضراء والحد من الفقر.

فيما يتعلق بالهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة:

- دعوة الدول الى وضع التشريعات لمراقبة الأثر البيئي لسلاسل الامداد من حيث النقل والانتاج والتصنيع (واستخدام المبيدات والاسمدة والمضادات الحيوية الضارة) وضمان سلامة المنتجات وحقوق المستهلك.
- التكيف من خلال حلول زراعية مرنة ومستدامة كحصاد مياه الامطار، والبذور المحسّنة، والري التكميلي، والممارسات الزراعية الذكية مناخياً.
- زيادة تمويل المناخ المخصص للتكيف ودعم صمود القطاع الزراعي.
- مواءمة مسارات تحول النظم الغذائية العربية مع العمل المناخي والبيئي وضمان شمولها لأبعاد العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان للحد من الجوع وتعزيز الوصول إلى غذاء آمن ومغذي. (nutritional security)
- وضع معايير مشتركة للمنطقة العربية تطبق على المنتجات المحلية والمستوردة بما يتعلّق بمكونات التصنيع الغذائي التي تسبب أمراض مزمنة التي تشهد ارتفاعاً المنطقة.
- دعم الزراعة المستدامة وتقنيات الري الحديثة مثل الري بالتنقيط في البلدان العربية، وخاصة تلك الأكثر تضررا من الجفاف، لزيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي.

فيما يتعلق بالهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة:

- إطلاق مبادرات لتحقيق التوازن بين التخفيف والتكيف.
- الدعوة الى التركيز على أثارالانبعاثات وليس المصادر تحت إطار اتفاقية باريس واتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ.
- الدعوة الى ضرورة تطوير التعاون البيئي العربي من أجل تحقيق الطموحات في الاطر البيئية والمناخية.
- دعم وتشجيع الحلول القائمة على الطبيعة لمجابهة تأثيرات التغير المناخي، وإنشاء صناديق وطنية للإستعداد والإستجابة للكوارث المناخية ودعوة الدول لتبادل الخبرات والتجارب الوطنية الناجحة.
- تمكين الشباب والشابات العرب من المشاركة في مفاوضات العمل المناخي العالمية كمؤتمر الأطراف وفي فعاليات أخرى ذات العلاقة كالمنتدى السياسي للتنمية المستدامة والجمعية العامة للأمم المتحدة.
- دعوة الدول المتقدمة إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفقًا لتقديرات اللجنة الحكومية بشأن التغير المناخ اللازمة للحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة دون ١,٥ درجة مئوية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس لمنع تغير المناخ الكارثي وآثاره اللاحقة على الدول العربية.

صدرت هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

فيما يتعلق بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة:

- تعزيز القدرات المؤسسية للحوكمة البيئية الفعالة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- ضمان العدالة في الوصول إلى الموارد الطبيعية وإلى التمويل، والعمل على إدماج المرأة والشباب في عملية إتخاذ القرار، وتحول النظم الغذائية وإيجاد سلاسل غذائية أكثر شمولية.
- التأكيد على أهمية توفر البيانات وتطوير القدرات ورفع الوعي للتعامل مع ترابط السلم الإيجابي والمناخ.
- لن تتحقق التنمية المستدامة إلا بوجود حد أدنى من الأمن والاستقرار والذي يعد المحفز الأساسي لتحقيقها.
- ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة وإيجاد حلول للوصول إلى موارد المياه والغذاء والطاقة وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن لتجنب المزيد من التدهور في الوضع المعيشي للفلسطينيين.
- التصدي لعملية تدمير وتلويث الموارد الطبيعية واستخدام ذلك كسلاح في الصراعات كما يحصل هذا العام في غزة، وعلى المجتمع الدولي تحمل مسؤولية المجاعة في غزة.
- الدعوة الى تقييم الآثار البيئية في قطاع غزة وجنوب لبنان على المدى القريب والبعيد ووضع الآليات لإعادة الإعمار بشكل أفضل وعاجل.
- بناء الشراكات مع المؤسسات المجتمعية ومع القطاع الخاص وبين الدول وتبادل الخبرات والدروس.
- وضع أوزان نسبية للمؤشرات البيئية لتقويم المسار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- بناء قدرات العاملين في مجال التنمية المستدامة وأصحاب القرار التشريعي في مجال البيئة.
- دعوة الحكومات والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني لتعزيز الوعي بأهمية حقوق ومسؤوليات الشباب وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في صناعة القرار من خلال تطوير سياسات وبرامج مستهدفة، وتوفير فرص تدريب ومنح دراسية للشباب ودمج الموضوعات البيئية وبناء السلام في المناهج التعليمية.
- دعوة لإنشاء فريق استشاري للشباب للعمل البيئي (youth advisory group) على صعيد المنطقة العربية.
- إنشاء آليات لتقييم ومراقبة تنفيذ سياسات المشاركة الشبابية لتقييم مدى تقدّمها وتأثيرها على حياة الشباب ومجتمعاتها.
- تطوير مؤسسات وبرامج فاعلة واستباقية قبل وأثناء الأزمات وبعدها للحد من استنزاف الموارد الطبيعية والتلوّث وإعادة تأهيل المتدهور منها.
- تحسين البيئة المؤسساتية ووضع التشريعات القانونية الرادعة اللازمة للحد من الفساد والرشوة خاصة خلال الأزمات.
- تعزيز دور المنظمات الإقليمية الدولية والإقليمية العربية والعمل على زيادة حصة البلدان النامية في المراكز القيادية والتمثيل في المنظمات الدولية.
- ضرورة تضمين مفهوم التنمية ومبادئ الاستدامة البيئية في برامج الإغاثة وبرامج دعم اللاجئين والنازحين.
- التأكيد على أهمية تقييم المردود البيئي وتقييم وتصنيف المشاريع التنموية والصناعية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة المتعلقة بتمويل المناخ على المواقع الالكترونية الرسمية، وإتاحة المجال للمجتمع المدني للمشاركة في عملية صنع القرار وتقديم حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في مشاريع المناخ مع سن التشريعات اللازمة.

فيما يتعلق بالهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة:

- تحسين القدرات المؤسسية عبر إنشاء وحدات متخصصة في التمويل البيئي المناخي وتدريب الكوادر الوطنية على تصميم وتنفيذ تلك المشاريع .
- دعوة الدول العربية الى سرعة مراجعة وتحديث استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته تمهيدا لعرضها على اجتماع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في اجتماعه القادم.
- تعزيز انخراط البنوك التجارية في التمويل البيئي والتمويل المناخي.
- تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الاقليمية العربية وتمكين المجتمع المدني للمساهمة في بناء القدرات لا سيما للفئات الهشة.
- ضرورة ايجاد روابط تعاون بين الشمال والجنوب على برامج البحوث والتنمية والاستفادة من الخدمات التي تقدمها مراكز التكنولوجيا الاقليمية والدولية.
- رفع قدرات الدول العربية تجاه اعداد مقترحات مشروعات لتمويلها من صناديق التمويل المناخي الدولية، وتعزيز قدرتها المؤسسية لتفعيل الكيانات اللازمة لاستقبال التمويلات المناخية.
- تشجيع الدول العربية على تفعيل القوانين والإجراءات اللازمة لتعزيز القدرات الوطنية للتمويل المناخي.

صدرت هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

- الدعوة إلى استمرار المنطقة في استضافة والاستفادة من الفعاليات العالمية التي تدعم العمل المناخي والبيئي كمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والذي عُقد في دورتيه السابعة والعشرين والثامنة والعشرين على التوالي في مصر والإمارات العربية المتحدة، ومؤتمر الأطراف السادس عشر لمكافحة التصحر والجفاف ويوم البيئة العالمي اللذين تستضيفهما المملكة العربية السعودية عام ٢٠٢٤.
- تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني والشباب في البلدان العربية في صنع القرارات البيئية والمناخية على المستويين المحلي والإقليمي.
- تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان العربية حول الحلول المبتكرة للتكيف مع تغير المناخ.
- تفعيل صندوق الخسائر والأضرار المتعلق بترتيبات التمويل بسرعة لتجنب وتقليل ومعالجة الأضرار التي تلحق ببلداننا العربية والمرتبطة بتغير المناخ.

صدرت هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.